

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

از تصانیف سید شریف احمد الشرح ایسا عو



نظر این کتاب نامی فقیر و عبد العزیز و عبد القادر بن احمد جاز و قلم سید محمد ایما

رَبِّهِ مُحَمَّدٌ وَآلِهِ وَصَلَّى وَسَلَّمَ

لَا تَقْرَأُ فِيهِ

منه في الدنيا والآخرة
 من غفرته ورحمته
 ولله الحمد والمنة
 وفي هذا الكتاب
 ما لا يخفى على
 من فهمه
 من غفرته ورحمته
 ولله الحمد والمنة
 وفي هذا الكتاب
 ما لا يخفى على
 من فهمه

الطبعة القادسية فهو بالخاف هذا الباب الجواهر الخروال من الله تعالى

ينفع به انه وفي ذلك النفع وهو حسبي نعم الوكيل قال اخذ الله على توفيقه الخ اقول

الحمد لله على ما ذهب إليه المحققون هو الشناء والثناء على الجميل من نعمه وغيره

ضم النداء ليشيور بانہ بواسطۃ المساکین وقولہ من نعمتہ وغیرہا الاشعار عمومہ المتعلق

بعد تمام تعریف الحی و الاحیاء فی وجهه التعظیم حوازی عن الاستهزاء و لا نه لیس

شأن حقيقة لأن الشاء إنما هو بقصد المعنى لا بمجرد التلفظ ولا حجة الإقيد بالتحصيل

بلاختياراً حراً من المدح لانه ليس طاقى الحى رايفيد دليل قوله تعالى عسى ان يعيذك ربك

مقام محمود وبأحدث المآثور وابغضه مقام محمود الذي وعدته وأمل على الوصف

الجار و صفال بوصف صاحبه كتاب الكريم الاستاذ الحكيم مفتي الظاهر على ان

من يقول بكون الجمل الاختيار ماخوذاً في الحد إنما يقول بكونه ماخوذاً في مجسب العقل

وأنه لا فرق بين المحمدي والمدح كما صرح به صاحب الكشاف حيث قال وكل ذي لب إذا

رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد افاض الله على الذين ائتمروا

فيهم ويحبون ان يمدوا ايديهم فيعلموا الاية ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح

بالحال وحسن الوجوه فاجاب عنه ان الذي يسوع ذلك ان احسن المنظر يشعرون

مختبر مرفوع اخلاق محمودة ثم نقل من علماء البيان تخطيط المادح على غير الاختيار

وجعله غلظا وغالفا المنقول والمعقول وقصر الدج على الجيد الاختيار وهذا

صریح فی ان اخذ الاختیار فی الحد انما هو بحسب العقل وانه لا فرق بین الحد والمحد و الشکر

فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب الإغرام فيكون متعلقة خاصة وموردة عاماً والحد والعكس

فيجتمعان عند وجود الخاصيتين معا وتفرق كل واحد منهما من الآخر عند وجود

خاصة فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختار الحجة الفعلية ولم يقل

الحمد لله جل جلاله على الأصل ونقصه إلى الظاهر العجز عن الحمد على الثبات والدوام والتميز والنفوذ

جعل العبد موافقا لما هو خير في حقّه وأهداية الدلالة الموصلة الى

البغية والوصول معتبر في مفهوم ما يد ليل ان الضلالة تقع في مقابلتها

لَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ

عاشقانه و عاشقان را در این عالم بهر حال که باشد
در این عالم بهر حال که باشد

سنة ١٢٠٠ هـ

[illegible]

(Handwritten notes at the bottom of the page)

هذه دلالة اللفظ بالوضع اما على ما وضع له وعلى غيره او على الخارج اما
 المنع الخارج عن المسمع من غير ان يكون بينه ما لزوم ذهني كما في اكثر انواع
 المجاز اذا فلا تنحصر دلالة اللفظية الوضعية في الثلثة قلنا انما يمكن بين المسمي
 والامر الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى بواسطة القرينة ضرورة الدال هو
 المجموع دون اللفظ فقط فهذا لا يعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن
 كانت كلية وما ليس بكل لا يسمونه دلالة فهذا افسر والدلالة يكون الشيء بحيث
 يلزم اهوال دلالة اللفظية الوضعية يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى فعلى
 هذا يكون المعبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي
 يكون مجرد تصور اللزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه الجمهور
 فلهذا يصح التمثيل للمدلول بالالتزام بعامل العلم وصنعة الكتابة بظهور مجرد تصور
 الانسان لا يكفي في جزم الذهن باللزوم بينهما فكان المصنعي الكلام على ان المعبر في
 دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص على ما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين
 وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان من تصور الانسان بانه
 حيوان مدرك للكلية وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يحجزم باللزوم
 بينهما ما ضرورة هكذا قالوا واطنى ان المعبر دلالة الالتزامية هو اللزوم المطلق
 اللازم من كلية الدلالة وادوام الانقها ما هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناع
 انفكاك تصور المسموع عن تصور الامر الخارج سواء كان مجرد تصور اللزوم كما في جزم الذهن
 باللزوم بينهما او لم يكن اذا كان المعبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا
 يكون الامر الخارج الذي يمنع انفكاك تصور المسموع عن حضوره لكن لا يجزم الذهن
 بمجرد تصور المسموع باللزوم بينهما ما لولا التزاما ميا ولا شك ان دلالة اللفظ عليه

له

لان دلالة اللفظ بالوضع اما على ما وضع له وعلى غيره او على الخارج اما
 المنع الخارج عن المسمع من غير ان يكون بينه ما لزوم ذهني كما في اكثر انواع
 المجاز اذا فلا تنحصر دلالة اللفظية الوضعية في الثلثة قلنا انما يمكن بين المسمي
 والامر الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى بواسطة القرينة ضرورة الدال هو
 المجموع دون اللفظ فقط فهذا لا يعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن
 كانت كلية وما ليس بكل لا يسمونه دلالة فهذا افسر والدلالة يكون الشيء بحيث
 يلزم اهوال دلالة اللفظية الوضعية يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى فعلى
 هذا يكون المعبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي
 يكون مجرد تصور اللزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه الجمهور
 فلهذا يصح التمثيل للمدلول بالالتزام بعامل العلم وصنعة الكتابة بظهور مجرد تصور
 الانسان لا يكفي في جزم الذهن باللزوم بينهما فكان المصنعي الكلام على ان المعبر في
 دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص على ما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين
 وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان من تصور الانسان بانه
 حيوان مدرك للكلية وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يحجزم باللزوم
 بينهما ما ضرورة هكذا قالوا واطنى ان المعبر دلالة الالتزامية هو اللزوم المطلق
 اللازم من كلية الدلالة وادوام الانقها ما هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناع
 انفكاك تصور المسموع عن تصور الامر الخارج سواء كان مجرد تصور اللزوم كما في جزم الذهن
 باللزوم بينهما او لم يكن اذا كان المعبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا
 يكون الامر الخارج الذي يمنع انفكاك تصور المسموع عن حضوره لكن لا يجزم الذهن
 بمجرد تصور المسموع باللزوم بينهما ما لولا التزاما ميا ولا شك ان دلالة اللفظ عليه

هذه دلالة اللفظ بالوضع اما على ما وضع له وعلى غيره او على الخارج اما
 المنع الخارج عن المسمع من غير ان يكون بينه ما لزوم ذهني كما في اكثر انواع
 المجاز اذا فلا تنحصر دلالة اللفظية الوضعية في الثلثة قلنا انما يمكن بين المسمي
 والامر الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى بواسطة القرينة ضرورة الدال هو
 المجموع دون اللفظ فقط فهذا لا يعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن
 كانت كلية وما ليس بكل لا يسمونه دلالة فهذا افسر والدلالة يكون الشيء بحيث
 يلزم اهوال دلالة اللفظية الوضعية يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى فعلى
 هذا يكون المعبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي
 يكون مجرد تصور اللزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه الجمهور
 فلهذا يصح التمثيل للمدلول بالالتزام بعامل العلم وصنعة الكتابة بظهور مجرد تصور
 الانسان لا يكفي في جزم الذهن باللزوم بينهما فكان المصنعي الكلام على ان المعبر في
 دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص على ما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين
 وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان من تصور الانسان بانه
 حيوان مدرك للكلية وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يحجزم باللزوم
 بينهما ما ضرورة هكذا قالوا واطنى ان المعبر دلالة الالتزامية هو اللزوم المطلق
 اللازم من كلية الدلالة وادوام الانقها ما هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناع
 انفكاك تصور المسموع عن تصور الامر الخارج سواء كان مجرد تصور اللزوم كما في جزم الذهن
 باللزوم بينهما او لم يكن اذا كان المعبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا
 يكون الامر الخارج الذي يمنع انفكاك تصور المسموع عن حضوره لكن لا يجزم الذهن
 بمجرد تصور المسموع باللزوم بينهما ما لولا التزاما ميا ولا شك ان دلالة اللفظ عليه

لا حاجة الى ذكر اللفظ
 صفة جواز ان يكون الكلام
 قبيحاً ١٢
 على ما اذا لم يكن
 لفظاً ١٣
 لا حاجة الى ذكر اللفظ
 صفة جواز ان يكون الكلام
 قبيحاً ١٢
 على ما اذا لم يكن
 لفظاً ١٣

ليست بالمطابقة ولا بالنظم فلو لم يكن بالالتزام يلزم عدم المحضار الدلالة اللفظية
 الوضعية في الثالثة واذا اردت اطلاقاً على مرام هذا الكلام فليكن بما شئت بنا
 يشرح التسمية في هذا المقام قال ثم اللفظ اما مفرداه اقول لما فرغ من بيان
 الدلالة التثنية شرع في بيان اقسام اللفظ ومورد التسمية اللفظ الوضعية للمعنى
 الا انه ترك هذا القيد اعتماداً على شهوة الامر ولا لا تنقضي حد المفرد باللفظ الغير
 الدال على معنى بالوضع اللهم الا ان يلزم كونه مفرداً لكنه خلاف ما صرحوا به
 والمفرد ما لا يرد بجزء منه دلالة اي اللفظ المفرد ما لا يرد بجزء منه دلالة على جزء
 المعنى كالانسان والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللفظ حتى لو اريد واحد
 بالانسان مثلاً معنى لا يلزم ان يكون مركباً والمركب ما لا يكون كذلك اي يرد
 بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فحصل ان يكون لللفظ جزء ولذا لك الجزء دلالة
 على جزء المعنى ويكون دلالة ذلك الجزء على معناه مرادة فخرج عن الحد ما ليس له
 جزء اصلاً قل كما كونه علماً أو ماله جزء غير دال على معنى أما لأنه لا جزء لمعناه
 كالنقطة وأما ان يكون لمعناه جزء ولكن لا يدل جزء اللفظ عليه كزيد وماله
 جزء دال على معنى لكن لا يرد بجزء منه الدلالة على المعنى سواء كان جزء المعنى المقصود
 كما في الحيوان الناطق أو لا كما في عبد الله حال كونها علمين فانه لا يرد بجزء منهما
 الدلالة على المعنى على ما لا يخفى قل لم يرد بجزء المعنى اعم من ان يكون جزء المعنى
 المقصود أو لا فيدخل في حد المركب المركبات التي يرد منها الامر الخارج البسيط
 كالحيوان الناطق عند ارادة الضاحك فانه وان لم يرد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
 المقصود الا انه اريد منه الدلالة على جزء معناه الحقيقي لينتقل منه الى المعنى
 المجازي المراد منه وقد يقيّد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود اجتزاعاً عن
 عبد الله ولا حاجة اليه مع انه ينتقض الحد بالمركبات المذكورة وهذا التعريف
 احسن التعريف المذكورة للمفرد والمركب قال فالمفرد اما كل واحد من
 فيما سبق ان بيان الدلالة واقسام اللفظ انما هو لتوقف معرفة الكلمات عليه

لا حاجة الى ذكر اللفظ
 صفة جواز ان يكون الكلام
 قبيحاً ١٢
 على ما اذا لم يكن
 لفظاً ١٣
 لا حاجة الى ذكر اللفظ
 صفة جواز ان يكون الكلام
 قبيحاً ١٢
 على ما اذا لم يكن
 لفظاً ١٣
 لا حاجة الى ذكر اللفظ
 صفة جواز ان يكون الكلام
 قبيحاً ١٢
 على ما اذا لم يكن
 لفظاً ١٣
 لا حاجة الى ذكر اللفظ
 صفة جواز ان يكون الكلام
 قبيحاً ١٢
 على ما اذا لم يكن
 لفظاً ١٣

لا حاجة الى ذكر اللفظ
 صفة جواز ان يكون الكلام
 قبيحاً ١٢
 على ما اذا لم يكن
 لفظاً ١٣

لما فرغ من بيانهما شرع في بيان الكليات وأعلم ان الكمية والجبرية بالذات
انما هي صفة المعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعاً تسمية الدال باسم المدلول
كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة الالفاظ دون المعاني لكن يتصف بهما المعاني
تبعاً تسمية المدلول باسم الدال لهذا الاعتبار صرح جعل اللفظ المفرد مقسماً
للكليات وطرح تعريف الجزئي بما تمنع نفس تصور مفهوم معين وقوع الشك فيه
والكل بما لا تمنع نفس تصور مفهوم معين وقوع الشك فيه اي ما لا يكون نفس
تصور مفهومه بالنظر الى نفسه مانعاً عن وقوع الشك فيه فدخل فيه ما لا يمنع
فيه اصلاً من الشركة كالانسان وما فيه منع لكن لا بالنظر الى نفسه كالكميات
الفرضية مثل الاشياء واللا وجود واللا امكان فانهما يمنع اشتراكها بين كثيرين
او لا يصدق على شيء اصلاً فضلاً عن الاشتراك لكن ذلك لا لنفس تصور
مفهومها بل بالشمول نقائصها بجميع الاشياء فلخص الكلام لمحصل العقل
بمجرد حصوله العقل ان امتنع فرض صدق على كثيرين فهو الجزئي ان لم يمنع
فهو الكل لا يقال ان كان مجرد الفرض كما فيا في فرض الجزئي ايضاً مشتركاً بين كثيرين
كما يفرض الاشياء لا نأقول ذلك فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق بين ذلك
قيل التصور حصول صورة الشيء في العقل فيكون معنى قوله تصور مفهوم حصول صورة
مفهومه فيلزم ان يكون للمفهوم ومفهوم قلنا حصول صورة الشيء في العقل على نوعين
نوع يكون حصوله بطريق الاصاله وهو الذي يكون حصوله بحصول نفسه كما تعلم
والجمل وسائر الكيفيات النفسانية وعلامته ترتيباؤه ونوع يكون حصوله بطريق
التبعيه وهو الذي يكون حصوله بحصول صورته لا بحصول نفسه وعلامته عدم
ترتيب اثاره واحدهما لا يستلزم الاخر فانا اذا تصورنا النار بحصولها في العقل حصول النار
لانفسها ولهذا لترتيب اثارها وبحصول العلم بنفسه لا بصورته ولهذا يترتب اثاره نعم
قد يستلزم حصول صورة الشيء في العقل حصول نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصور
صورته يستلزم حصول نفسه والتصور الضيف الى المعاني المفهوم ما يكون من

[illegible]

النوع الأول فيكون معنى تصور مفرغ ومفهوم مفرد لا صوت فلا يلزم أن يكون المفهوم مفرد ووجه التسمية بالكي والجزي أن الكلي جزء للجزي غالباً كالحيوان فإنه جزء لكل واحد من أفراد الحيوان وكذلك لا نشأ فإنه جزء لكل واحد من أفراده فيكون الجزي كلياً والشيء بالنسبة إلى جزئياته مثلاً كهيئة العلم ليس بالقياس إلى زيد بكونه من القياس إلى العلوم فيكون ذلك الشيء منسوباً إلى الكل والنسبة إلى الكل كذا في ذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة إلى الكلي فيكون منسوباً إلى الجزء والنسبة إلى الجزء جزئية قالوا الكلي اما ذاتي أو قول الكلي اذ النسب مما تحت من الجزئيات فهو ما خارج عن حقيقة ذاته تحت من الجزئيات أو لا فإن كان الأول فهو العرضي كالمصاحف فإنه خارج عن ماهيته زيد وعمر وغيرهما من الجزئيات وإن لم يكن خارجاً فهو الذاتي كالإنسان والحيوان فاما ليسا بخارجين عن ماهيته زيد وعمر وغيرهما من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذاتي بما يكون تحت ذاتي وما ذكره الشيخ في الشفاء من أن الذاتي ليس بغير شيء يصح تقسيم الذاتي إلى النوع والجنس الفصل وقد يفسر الذاتي بما يكون خلافاً للعرضي بما يكون خارجاً فيحقق الوسطية والوسطية اي ما لا يكون خلافاً لزم كون النوع من ارضيات في كل التقديرات يصح تقسيم الذاتي إلى النوع والجنس الفصل فالوجه تقدم لا يقال الذاتي هو المنسوب إلى الذات فلا يصح أن يكون له ماهية ذاتية ولا يلزم نسب الشيء إلى نفسه فنقول ليس كون الذات ذاتياً بالنسبة إلى التسمية بالنسبة إلى الاشتغال المتكررة بالعد فلا يلزم ما ذكرته وقد يقال إنه في التسمية ليست بلغة تميز الاصطلاحية فلا يرد ذلك هذا يقتضي أن لا يصح اللغة الحلال الذي عليه الماهية حقيقة والجملة تعريف الذاتي بما يخل في حقيقة جزئياته ثم تنسب إلى النوع والجنس الفصل ليس كما ينبغي اللهم إلا أن يراد من الخل ليس خارجاً أو يراد من الماهية الماهية الشخصية بكل واحد من الجزئيات فالماهية النوعية دخلت فيها قالوا الذاتي اما مقولاً جواماً هو حسب الشركة المحصورة كالجو بالنسبة إلى الإنسان والفرس هو الجنس يرسم بأنه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو اقول الذاتي امانوع او جنس فصل لا نه ان كان مقولاً في جواماً هو حسب الشركة المحصورة

[illegible]

فلا يلزم الحال المذكور

على
 لا يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلاً فهو الجنس كحيوان النسبة
 الانسان والفرس فان اذ اسئل عنها بماها يقع الحيوان الجواب اما اذ اسئل عن الانسان
 وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب وانما الجواب الحيوان الناطق والحيوان
 الصاهل وذلك لان اذ اسئل ما هو عن الشيء الواحد يكون لا والطلب تمام الماهية
 المختصة به واذا اسئل عن الشيئين او اكثر يكون الطلب تمام الماهية المشتركة به
 فما وقع جواب الاول واجب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جواب الثاني واجب
 ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيو فان تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس
 فيقع في جواب السؤال عنها بماها وليس تمام الماهية المختصة باحدها فلا يقع في جواب
 السؤال عن احدهما ويرسم الجنس بان كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في
 جواب ما هو لفظاً كلي مستدرك لان المقول على كثيرين مغنى عنه وقوله مقول
 جنس ناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات قوله مختلفين بالحقا
 يخرج النوع والفصل لانها لا يقالان لا على كثيرين متفقين بالحقيقة و
 قوله في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لانها لا يقالان في جواب ما هو
 بحث من وجهين الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال على كثيرين وقوله مقول
 على كثيرين انما يدل عليه بالالتزام لان معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل الامتناع
 بالالتزام ودلالة الالتزام بمجورة في التعريف والثاني ان الجزئي الحقيقي مثل زيد
 وعمر وبكر لا يكون مقولاً ومحمولاً على الشيء اصلاً والمحمول على الشيء انما هو المفهوم الكلية
 فحسب الجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين تعريف الكلي ليس الاصطلاح
 لان يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثير من المفهوم الكلية عن التعريف بالجلنة
 لان الكلام عند ذكر الكلي مع المقول على كثيرين عن الاستدراك وعن الثاني ان الامر
 كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما
 في العقل ليس المفهوم الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن معناه على ما ذهب اليه
 المتأخرون من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة والجزئيات بالالات ان المفهوم

لا يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلاً فهو الجنس كحيوان النسبة
 الانسان والفرس فان اذ اسئل عنها بماها يقع الحيوان الجواب اما اذ اسئل عن الانسان
 وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب وانما الجواب الحيوان الناطق والحيوان
 الصاهل وذلك لان اذ اسئل ما هو عن الشيء الواحد يكون لا والطلب تمام الماهية
 المختصة به واذا اسئل عن الشيئين او اكثر يكون الطلب تمام الماهية المشتركة به
 فما وقع جواب الاول واجب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جواب الثاني واجب
 ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيو فان تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس
 فيقع في جواب السؤال عنها بماها وليس تمام الماهية المختصة باحدها فلا يقع في جواب
 السؤال عن احدهما ويرسم الجنس بان كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في
 جواب ما هو لفظاً كلي مستدرك لان المقول على كثيرين مغنى عنه وقوله مقول
 جنس ناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات قوله مختلفين بالحقا
 يخرج النوع والفصل لانها لا يقالان لا على كثيرين متفقين بالحقيقة و
 قوله في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لانها لا يقالان في جواب ما هو
 بحث من وجهين الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال على كثيرين وقوله مقول
 على كثيرين انما يدل عليه بالالتزام لان معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل الامتناع
 بالالتزام ودلالة الالتزام بمجورة في التعريف والثاني ان الجزئي الحقيقي مثل زيد
 وعمر وبكر لا يكون مقولاً ومحمولاً على الشيء اصلاً والمحمول على الشيء انما هو المفهوم الكلية
 فحسب الجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين تعريف الكلي ليس الاصطلاح
 لان يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثير من المفهوم الكلية عن التعريف بالجلنة
 لان الكلام عند ذكر الكلي مع المقول على كثيرين عن الاستدراك وعن الثاني ان الامر
 كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما
 في العقل ليس المفهوم الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن معناه على ما ذهب اليه
 المتأخرون من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة والجزئيات بالالات ان المفهوم

لا يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلاً فهو الجنس كحيوان النسبة
 الانسان والفرس فان اذ اسئل عنها بماها يقع الحيوان الجواب اما اذ اسئل عن الانسان
 وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب وانما الجواب الحيوان الناطق والحيوان
 الصاهل وذلك لان اذ اسئل ما هو عن الشيء الواحد يكون لا والطلب تمام الماهية
 المختصة به واذا اسئل عن الشيئين او اكثر يكون الطلب تمام الماهية المشتركة به
 فما وقع جواب الاول واجب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جواب الثاني واجب
 ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيو فان تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس
 فيقع في جواب السؤال عنها بماها وليس تمام الماهية المختصة باحدها فلا يقع في جواب
 السؤال عن احدهما ويرسم الجنس بان كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في
 جواب ما هو لفظاً كلي مستدرك لان المقول على كثيرين مغنى عنه وقوله مقول
 جنس ناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات قوله مختلفين بالحقا
 يخرج النوع والفصل لانها لا يقالان لا على كثيرين متفقين بالحقيقة و
 قوله في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لانها لا يقالان في جواب ما هو
 بحث من وجهين الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال على كثيرين وقوله مقول
 على كثيرين انما يدل عليه بالالتزام لان معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل الامتناع
 بالالتزام ودلالة الالتزام بمجورة في التعريف والثاني ان الجزئي الحقيقي مثل زيد
 وعمر وبكر لا يكون مقولاً ومحمولاً على الشيء اصلاً والمحمول على الشيء انما هو المفهوم الكلية
 فحسب الجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين تعريف الكلي ليس الاصطلاح
 لان يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثير من المفهوم الكلية عن التعريف بالجلنة
 لان الكلام عند ذكر الكلي مع المقول على كثيرين عن الاستدراك وعن الثاني ان الامر
 كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما
 في العقل ليس المفهوم الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن معناه على ما ذهب اليه
 المتأخرون من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة والجزئيات بالالات ان المفهوم

الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي ولا خفاء في ان الجزئي ايضا مقول
على شيء لا سيما على ما ذهب اليه المصنف من ان اللفظ المفرد منقسم الى الكلي والجزئي
قال واما مقول في جواب ما هو الكلي ان كان مقولا في جواب ما هو
بحسب الشك والخصوصية معناه النوع كالانسان بالنسبة الى زيد عمرو
وغيرهما من الجزئيات فانه اذا سئل عنهما ما هو الكلي الانسان لانه تمام ماهيتهما
الاشتركة وكذا اذا سئل عن احدهما بعينه لانه تمام ماهيته الحقيقية ويرسم النوع
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقوله
مقول جنس متناول للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله
مختلفين بالعدد والحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج باق
الكلي وفيه بحث لان النوع كما انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو فكذا لك الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر وغيرهم
وهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والتقدير انما يخرج ما ينافيه ما يوافقه على انه لو كان
مخرج الجنس يكون مخرج العرض العام ايضا فالوجه تخصيصه باخراج الجنس بل
هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن ان يقال ان الجنس كما لا يخرج بمجرد قوله
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كذا لا يخرج بمجرد قوله في
جواب ما هو على ما لا يخفى وانما يخرج بانضمام قوله مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة مع قوله في جواب ما هو لان الجنس ان كان مقولا في جواب
ما هو لكن لا يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
مثلا ان سئل عن زيد وعمرو بما هو لا يقال في الحيوان انه حيوان بل حيوان فاطق
والحيوان وان كان مذكورا في الجواب لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال
انه واقع في طريق ما هو وكذا الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمنيا لكن لا يقال
انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه داخل في طريق ما هو فلما كان لهذا التعيد دخل
في اخراج الجنس اسند اخراج الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا التعيد

ما ذكر في قول اوليها
 معنى الكلام المنفرد
 عن القولية على ان
 مختلفين بالحققة
 من المكونة بتجاوزة
 حال كون القولية
 الحقيقة متعلق بمفرد
 ان الظروف لا تكون
 مستندة الى الوجود
 ملائمة العمل التام
 يعلم انما هو
 في اخراجه اصلا فلذلك لم يسند اخراجه اليه بل اسند القول في جواب ما هو
 او يقال ان معنى قوله وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا يكون مقولا على
 كثيرين مختلفين بالحقيقة فلما قول على كثيرين مختلفين بالحقيقة منفى بقوله
 دون الحقيقة فيخرج الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما عرفت
 وقد يقال العرض العام لما كان اشراكا الخاصة في العرضية وعدم الوقوع في جواب
 ما هو اخراجه ما بقيد واحد رعاية للنسبة وانت خبير بان هذا لا يليق
 بفننا هذا لانه لا معنى لخراج الشيء بعد الخرج قال اما خير مقول الخ اقول
 الكلي ان كان غير مقول فمجبوب ما هو بل كان مقولا في جواب اي شيء هو في
 ذاته وهو اي المقول فمجبوب اي شيء هو في ذاته الذي يميز الشيء عما يشاركه
 في الجنس فهو الفصل كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما
 يشاركه في الحيوان فانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه
 ناطق لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يميز الشيء فكما يميز الشيء يصلح للجواب
 ثم الفصل ان كان يميز عما يشاركه في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق
 بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان وان كان يميز
 عما يشاركه في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالحساس بالنسبة الى
 الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجسم النامي كالناهي بالنسبة
 الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في طلق الجسم وهو ماله الابعاد
 الثلاثة وكالجسم المطلق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في
 الجوهرية وكل واحد من هذه الفصول يصلح للجواب عن الانسان باي شيء هو
 في ذاته لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما
 يميز الشيء تميزا ذاتيا يصلح للجواب واما اذا خصصت السؤال قلت الانسان
 او زيد اي الحيوان واي الجسم فالواقع في الجواب الفصل الذي يميز الانسان

تقدیر و استعداد
 دنیا سب سے زیادہ
 کمال میں عالم الہی ہے
 کمال میں وہی عدم
 فائز و فانی
 تشریف میں
 مخلص و مخلص
 تشریف و تشریف
 تشریف و تشریف

عما يشترك في الجنس الثالث أضيق الباري وأما حصر الفصل على تمييز
الشيء عما يشترك في الجسم بناء على انه اختار بطلان تركيب الماهية من امر
متساويين لا يقال على هذا ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا لاننا نقول لو لم يذكر
الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز الشيء في الجملة ولم يعلم انه اختار بطلان
تركيب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل بانه كل يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كل جنس شامل للكميات وقوله يقال على
الشيء في جواب اي شيء يخرج النوع والجنس والعرض العام ان الجنس النوع
لا يقال ان في جواب اي شيء هو في ذاته والعرض العام لا يقال في جواب صلاوة
قوله في ذاته يخرج الخاصة لان الخاصة وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضة قال
العرضي اما ان يمنع انفكاكه اما قول هذا شروع في بيان الكلي الخارج عن
الماهية فهو اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية ولا ولا هو العرض الذي سواء كان
الامتناع بالنظر الى نفس الماهية كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر
الى الوجود كالسواد للحبشي والثاني هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة
الى الانسان القليل بالكتابة والسواد انما هو من المسامحة المشهورة في عباراتهم
في العلوم ولا فالكلام في الكلي الخارج عن ماهية الافراد فلا بد من ان يكون
محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تسامحوا وذكروا مبدء الحمول له اعتمادا على فهم
التعلم وكل من العرض اللازم والمفارق اما ان يختص بأفراد حقيقة واحدة فقط
او لا فان اختص فهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان
ويرسم الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط ولا عرضيا
وذكر الكلية مستدركا كما مر وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل
للكميات كما عرفت ان القول على اختلافات لا ينافي القول على التفرقات قوله فقط
يخرج الجنس والعرض العام لانها يقالا تحت حقائق فرق واحدة وقوله قولا
عرضيا يخرج النوع والفصل لان قولنا على تحتها ما ذاتي لا عرضي ولم يختص

١٢٨
 كان العرض الواحد بل يعم الحقائق فوق الواحد فهو العرض العام
 كالقوم والعرض الخاص كالقوم في مصر
 كما لم يختص بواحدة منها ويرسم بان كل يقال على ما تحت حقائق مختلفة
 قوله عرضيا وفوائد القيود ظاهرة وفيه تجد ان المصنف قسم الكل الخارج عن
 الماهية اولا الى العرض اللازم والمفارق ثم قسم كل واحد منهما الى الخاصة و
 العرض العام فيكون العرض اللازم والعرض المفارق قسمين اولين لذات الكلي و
 الخاصة والعرض العام قسمين براسه فيكون اقسام الكل سبعة على مقتضى تقسيم
 الخمسة وكان التناسبا ان يقسم الكل الخارج عن الماهية اولا على الخاصة
 والعرض العام ثم يجعل اللازم والمفارق قسمين لما احتق بخصر الاقسام
 الاولية للكليات في الخمس المذكورة ولا يجوز ان يجعل العرض اللازم و
 المفارق قسمين من اقسام الكل بالاصالة والخاصة والعرض العام قسمين
 لهما فينحصر الاقسام الاصلية الاولية للكل في خمسة لان القوم انفقوا على كون
 الخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية للكل او جعل العرض اللازم المقار
 مع ذلك من الاقسام الاصلية له لئلا اقسام الكل في خمسة واعلم ان الكليات
 امور اعتبارية حصلت مفهوماتها وضعت اسماءها بازانها فليس لها
 معان غير تلك المفهومات فكان التناسب ان يذكر في تعريف جميع الكليات
 لفظ محد بدل يرسم ولو سلم فغاية الاحتمال عدم العلم بكونها احد ولا يوجب
 العلم بكونها رسوما فالمناسب ذكر التعريف الذي اعم قال القول الشارح
 المحد قول دال على ماهية الشيء اقول العرض من المنطق تحصيل المجهولات
 والمجهول ما تصوري وتصديقي والموصول المجهول التصوي يسمى قولا
 شارحا للشرح وايضا ماهيات الاشياء وهو ما حد و رسم وكحد قول
 دال على ماهية الشيء قوله قول دال جنس شامل لانواع التعريف وقوله على
 ماهية الشيء يخرج الرسم لانه انما يدل على لازم الشيء لا على ماهية قبل وخطبه

حلقا لا في غير ذلك ولا في غيره

حاشیہ صفحہ ۱۰۰

فان خصوصية النسبة لا تحل
المحلل الى لقيضيها

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء والفقهاء

وذا الحمد الاخر

ان نبيك صلى الله عليه وسلم

مستغنی مالک

تقدیر افغانی ان صلا

فقط من ان

سورة النور

الحمد الى الحمد يلزم التسلسل لانه لو احتاج الحمد الى الحمد لاحتاج حد الحمد
الحمد ايضا في تسلسل وهو باطل وايضا لو كان الحمد حد يلزم تساويهما على ما
هو الشرط بين الحمد والمحمد ودلكنه اخص خصه بمرتبة كونه حد الحمد والاخص
لا يصلح في التعريف فضايع عن ان يكون حدا والجواب عن الاول ان هذا في الامور
الاعتبارية وهو ليس بمنع لانه يقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يقدر
حد الحمد من حيث انه حد من غير نظر الى خصوصية الاضافة وبهذا الاعتبار
لا يحتاج الى الحمد ويقع معرفا للمحمد وقد يعبر بخصوصية الاضافة فيحتاج الى
الحمد لكن العقل لا يعتبر الحمد على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل بانقطاع
الاعتبار وبما ذكرناه خورج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان حد الحمد
باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الاضافة مساو للمحمد وباعتبار
الخصوصية اخص وكونه حدا باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا امتناع فيه
قال هو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الاقصى هو الذي يتركب
عن جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالغلبة الى الانسان
اقول الحد الذي يتركب من الجنس والفصل القريبين فهو الحد التام كحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلان الحمد للغة المنع والمحمد
لا شتماله على الذاتيات مانع عن دخول الغير واما كونه تاما فلان كونه جميع
الذاتيات فيه والذي يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب فهو
الحد الناقص كالجسم الناطق بالنسبة اليه اما كونه حدا فلما مر واما كونه
ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الحد التام وهو الجنس القريب قال
والرسم التام وهو الذي يتركب عن الجنس القريب والخاصية كالحيوان
الصالح في تعريفه والرسم الناقص هو الذي يتركب عن عرضها يخص جملتها
بحقيقة واحدة نقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عرض الاختلاف

والتعريف
 حلالا للسلوات في
 شرط من الوقوف بعرف
 ان خفي حاصل الجوارح
 لا دلالة في التسلل
 الامور لا اعتبار في التسلل
 فيها غير متمم حاصل الاجتناب
 ان حوledge لا اعتبار في التسلل
 بمنى الجوارح على ما
 قسم فقله النظر في حوledge
 سادس في الاعتبار الذي

يمكن ان يهضم منه ويؤتى به
 ثم الاضافة غير مسالمة ولا
 جعل من السوال على وصف
 الحرية بان يقولوا على الحد
 ما هو المصلحة حد لا يحتاج
 حد الحد ايضا الى الحد فان لم
 بالحدية ايضا بل هو حد
 بجواز الابدان بل هو حد
 بان العقل ان لا يحتاج
 الا ان تم قطع النظر عن
 الا ان يكون معقولان و
 مسالمة ولا يحتاج الى حد
 ان يهضم وصف الحرية
 في تمام الحد بل الحد
 وصف الحرية واما
 مقطوع

الحرم و
تنظيم التسلسل
الاعتماد و قدس على ذلك
حاصل المعروف سواء الامور
بحسب التقديرين فانها

بادى البشرية مستقيمة رتبه ضحاك والمطبع اقول الرسم هو القول للدلالة على
 اللازم الساسي للشيء فتدرك ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له
 فهو الرسم التام كاسيوان انضاطة بالنسبة الى الانسان اما كونه رسما فلا بد من
 الدلائل اذ هو الخارج الزدري من اشياء في التعريف به يكون تعريفها بالاشياء
 فيكون رسما وما كونه رسما فاشبهت الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب
 وقيد بما يخص الشيء وان كان مركبا عن عرضيا يختص بها بالشيء فهو الرسم
 التام فكل الاشياء على قدر صير عرضيا كطفاريدك البشرية مستقيمة القامة رضى ابي الطيب
 اما كونه رسما فله امران رتبه ناقصة فله قصا بعض اجزاء الرسم التام والجنس القريب
 ولم يعتبر العرض العام مع الفصل والخاصة لانه لا يقيد بالاطلاع على الذات
 وكذا الحد التام مع الفصل اذ هي لا يقيد بالاطلاع على الذات ولا امتيا حاصل بالفعل
 وفي بحثنا لا نعلم ان كل قيد يقيد بالاطلاع على الذات في كونه يازيل وما يقيد
 بجهة ما العوارض فيه زيادة ايضا للماهية لوسهولة الاطلاع على الماهية من غير الشئ
 في الاشياء وقد يقال التعريف بالخارج غير جائز لان الخارج انما يعرف بالشيء اذا
 علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الخارج اياه وتعريف الخارج
 اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء وهي يتوقف على معرفة الشيء فيلزم الدور
 واجيب بان فائدة الخارج اللازم لمعرفة الشيء لا نسلم انه يتوقف على العلم
 بالاختصاص المفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الامر المختص الشامل من غير احتياج
 الى العلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء ولازمه الخارجى ملازمة بينية بحيث
 يتقرر الذهن من الامر الخارجى الى ذلك الشيء فيصم التعريف به لتحقيق الاختصاص
 به وان لم يعلم ذلك الاختصاص به قال القضية فواجب ان يقال لقائله
 انه صادق فيه وكاذب الخ اقول لما فرغ من القول الشارح شرعا في الحق وكذا
 توقفت معرفة العلم معرفة القضية واقسامها قدم بحث القضية عليها بالقضية
 فواجب ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فيه والقضية يطلق تارة على المفردة

في الاشياء وقد يقال التعريف بالخارج غير جائز لان الخارج انما يعرف بالشيء اذا علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الخارج اياه وتعريف الخارج اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء وهي يتوقف على معرفة الشيء فيلزم الدور واجيب بان فائدة الخارج اللازم لمعرفة الشيء لا نسلم انه يتوقف على العلم بالاختصاص المفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الامر المختص الشامل من غير احتياج الى العلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء ولازمه الخارجى ملازمة بينية بحيث يتقرر الذهن من الامر الخارجى الى ذلك الشيء فيصم التعريف به لتحقيق الاختصاص به وان لم يعلم ذلك الاختصاص به قال القضية فواجب ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب الخ اقول لما فرغ من القول الشارح شرعا في الحق وكذا توقفت معرفة العلم معرفة القضية واقسامها قدم بحث القضية عليها بالقضية فواجب ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فيه والقضية يطلق تارة على المفردة

الفصل في تعريف الاشياء
 تعريف الاشياء هو بيان ما هي الاشياء وما هي صفاتها
 تعريف الاشياء هو بيان ما هي الاشياء وما هي صفاتها
 تعريف الاشياء هو بيان ما هي الاشياء وما هي صفاتها

الفصل في تعريف الاشياء
 تعريف الاشياء هو بيان ما هي الاشياء وما هي صفاتها
 تعريف الاشياء هو بيان ما هي الاشياء وما هي صفاتها
 تعريف الاشياء هو بيان ما هي الاشياء وما هي صفاتها

وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او حقيقة في المعقولة وجزاء في المفوضة
الثاني وان كان المقترع عندهم هو القضية المعقولة واطلاق القضية على المفوضة
تسمية الدال باسم المدلول وكذا لفظ القول يطلق على المفوضة والمقول والمقول
المفوض جنس القضية المفوضة والقول المعقول لجنس القضية المعقولة قوله
يصح يقال الفصل يخرج الاقوال الناقصة والاشياء من الالزام الذي غيرها
ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه ونسبته والحكم
ايقاع النسبة وانما هي ما هو المسمى بالتصديق عند الامام قال وهي ما حلتية
كقولنا زيد كانه ما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء
الاول من الحلية يسمى موضوعا والثاني محمول والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما
والثاني تاليا لقول القضية تنقسم الى حلية وشرطية لان طرفي القضية ان كانا
مفردين بالفعل او بالقوة في حلية ولا شرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان لم
يوجد في شيء من طرفيها دلالة على النسبة التامة في حلية وان وجدت فاما ان
يوجد في احد الطرفين او في كليهما فاما ان يكون ملحوظا لاجل احدى ايضا حلية فزيد
حاله نقض زيد ليس بحاله لا يمتثل لان يقال هذه القضية نقض تلك القضية
وان كانت ملحوظة تفصيلا في شرطية وشرطية ما متصلة وهي التي يحكم فيها
قضية واحدة قد على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهي التي يحكم
فيها بالثنائي بين القضيتين او بنفي اي صلب في ك التنافي والجزء الاول من
الحلية اي المحكوم عليه يسمى موضوعا ولا نه وضع لان الحكم عليه والجزء الثاني للمحكم
به يسمى محمولا لا نه وضع لان محل على الشيء والنسبة التي بها تربط المحمول بالموضوع
يسمى بنسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما المتقدم في الذكر والجزء
الثاني يسمى تاليا لآله اياه الذكر قال القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب
واسما سالت كقولنا زيد ليس بكاتب اقول القضية مطلقا سواء كانت حلية

الاشياء من الالزام الذي غيرها
ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه ونسبته والحكم
ايقاع النسبة وانما هي ما هو المسمى بالتصديق عند الامام قال وهي ما حلتية
كقولنا زيد كانه ما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء
الاول من الحلية يسمى موضوعا والثاني محمول والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما
والثاني تاليا لقول القضية تنقسم الى حلية وشرطية لان طرفي القضية ان كانا
مفردين بالفعل او بالقوة في حلية ولا شرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان لم
يوجد في شيء من طرفيها دلالة على النسبة التامة في حلية وان وجدت فاما ان
يوجد في احد الطرفين او في كليهما فاما ان يكون ملحوظا لاجل احدى ايضا حلية فزيد
حاله نقض زيد ليس بحاله لا يمتثل لان يقال هذه القضية نقض تلك القضية
وان كانت ملحوظة تفصيلا في شرطية وشرطية ما متصلة وهي التي يحكم فيها
قضية واحدة قد على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهي التي يحكم
فيها بالثنائي بين القضيتين او بنفي اي صلب في ك التنافي والجزء الاول من
الحلية اي المحكوم عليه يسمى موضوعا ولا نه وضع لان الحكم عليه والجزء الثاني للمحكم
به يسمى محمولا لا نه وضع لان محل على الشيء والنسبة التي بها تربط المحمول بالموضوع
يسمى بنسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما المتقدم في الذكر والجزء
الثاني يسمى تاليا لآله اياه الذكر قال القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب
واسما سالت كقولنا زيد ليس بكاتب اقول القضية مطلقا سواء كانت حلية

الاشياء من الالزام الذي غيرها
ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه ونسبته والحكم
ايقاع النسبة وانما هي ما هو المسمى بالتصديق عند الامام قال وهي ما حلتية
كقولنا زيد كانه ما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء
الاول من الحلية يسمى موضوعا والثاني محمول والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما
والثاني تاليا لقول القضية تنقسم الى حلية وشرطية لان طرفي القضية ان كانا
مفردين بالفعل او بالقوة في حلية ولا شرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان لم
يوجد في شيء من طرفيها دلالة على النسبة التامة في حلية وان وجدت فاما ان
يوجد في احد الطرفين او في كليهما فاما ان يكون ملحوظا لاجل احدى ايضا حلية فزيد
حاله نقض زيد ليس بحاله لا يمتثل لان يقال هذه القضية نقض تلك القضية
وان كانت ملحوظة تفصيلا في شرطية وشرطية ما متصلة وهي التي يحكم فيها
قضية واحدة قد على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهي التي يحكم
فيها بالثنائي بين القضيتين او بنفي اي صلب في ك التنافي والجزء الاول من
الحلية اي المحكوم عليه يسمى موضوعا ولا نه وضع لان الحكم عليه والجزء الثاني للمحكم
به يسمى محمولا لا نه وضع لان محل على الشيء والنسبة التي بها تربط المحمول بالموضوع
يسمى بنسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما المتقدم في الذكر والجزء
الثاني يسمى تاليا لآله اياه الذكر قال القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب
واسما سالت كقولنا زيد ليس بكاتب اقول القضية مطلقا سواء كانت حلية

قولك لا يخفى هـ دعي
 ان الشخصية هنا
 هي التي لا يخفى هـ دعي
 في الانسان ١٢
 وسط القضية
 فافهم عن هذه الاشياء
 فلا بد ان يمتنع
 انما هو القضية التي في
 القضية التي في
 حصر

او شرطية تنقسم الى موجبة وسالبة لان القضية ان كانت محلية والحكم فيها ان كان
 بثبوت المحمول للموضوع مخو زيد كاتب في موجبة وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت
 المحمول للموضوع مخو زيد ليس بكاتب في سالبة وان كانت شرطية متصلة
 فالحكم فيها ان كانت بصدق قضية على تقدير اخرى في متصلة موجبة نحو
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بصدق وجود النهار على
 تقدير صدق طلوع الشمس والحكم فيها ان كان بسلب صدق قضية على تقدير
 صدق قضية اخرى في متصلة سالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه
 حكم فيها بسلب صدق وجود الليل على تقدير صدق طلوع الشمس وان كانت
 منفصلة فالحكم فيها ان كان بالتساوي بين القضيتين ايجابا في منفصلة موجبة
 نحو اعداد اما زوج او فرد فانه حكم فيها بالتساوي ايجابا باين كون اعداد زوجا او
 فردا وان كان الحكم بسلب لتساوي في منفصلة سالبة مخو زيد ليس اما ان يكون
 حيوانا او كائنا فانه حكم فيها بسلب لتساوي بين كون زيد حيوانا او كائنا قال
 كل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب
 الاشئ من الانسان كاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
 الانسان ليس بكاتب اما ان يكون كل يسمى محملة كقولنا الانسان كاتب و
 الانسان ليس بكاتب اقول كل واحد من الموجبة والسالبة اما مخصوصة او
 محصورة كلية كانت وجزئية او محملة اما في المحلية فموضوع القضية ان كان
 جزئيا مخو زيد كاتب زيد ليس بكاتب فخصوصة وشخصية وان لم يكن
 جزئيا فان بين كمية افراد الموضوع بالكلية في محصورة ومسورة كلية فكل
 انسان حيوان ولا شئ من الانسان كحجر وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية
 في محصورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس انسان و
 ان لم يبين كمية افراد الموضوع بالكلية ولا بالبعضية فحالة نحو الانسان حيوان
 او الحيوان ليس بانسان ولا يخفى وجه المناسبة والسورة للموجبة الكلية لفظ

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

لا تتأهل على الموضوع
 ضيق الشخص
 المحصور في خصوص
 لاحاطة افراد الموضوع
 كل واحد منهما
 لا تتأهل على الموضوع
 السورة في محملة
 لا يتأهل افراد
 عن البيان ١٢

الكل بمعنى كل الافراد وفي السالبة الكلية لا شيء ولا واحد في الموجبة الجزئية
 لفظ بعض واحد في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض ليس كل وامافي
 الشرطية فالحكم بالاتصال والانفصال ان كان وضع معين خواصته لان
 اكرمك وزيد في هذا الان اما كاتيب وغير كاتيب فهي خصوصية وان كان الحكم
 بالاتصال والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة كلية نحو كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا و
 ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على بعض الاوضاع الغير العينية فهو قد يكون
 اذا كان الشيء حيويا ما كان انسانا وقد يكون ما ان يكون الشيء حيوانا او ابيض فهي
 محصورة جزئية والا فمهمة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان
 يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وسور الموجبة الكلية في
 المتصلة متى كلما ومما وحيثما والمنفصلة لفظ دائما وسوال السالبة الكلية
 فيها ليس بالمتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون وسوال السالبة الجزئية فيها
 قد لا يكون وبالجملات الاوضاع والازمان ههنا بمنزلة الموضوع في المحلية قال
 والمتصلة بالزومية لم اقول متافرة من المباحث المشتركة بين المحلية والشرطية
 شرع في المباحث المختصة بالشرطية والشرطية ان كانت متصلة فهي بالزومية
 او اتفاقية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان لعلاقة بينهما فهي
 متصلة لزومية والمواد بالعلاقة شيء بسببه يستصح المقدم التالي كالعلية
 والتصانف اما العلية فقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع
 الشمس علت لوجود النهار واما التصانف فقولنا ان كان زيد بالعلم فغيره وابتد
 فان تعقل كون زيد بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمر وابنه ان كان صدق التالي
 على تقدير صدق المقدم كالعلاقة بينهما بل مجرد الاتفاق فالقضيتي متصلة
 اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطق فانه لعلاقة بين ناطقية
 الانسان وناطقية الحيوان وان كانت منفصلة فهي ما حقيقتها وماتعة الجمع او

والكل بمعنى كل الافراد وفي السالبة الكلية لا شيء ولا واحد في الموجبة الجزئية
 لفظ بعض واحد في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض ليس كل وامافي
 الشرطية فالحكم بالاتصال والانفصال ان كان وضع معين خواصته لان
 اكرمك وزيد في هذا الان اما كاتيب وغير كاتيب فهي خصوصية وان كان الحكم
 بالاتصال والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة كلية نحو كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا و
 ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على بعض الاوضاع الغير العينية فهو قد يكون
 اذا كان الشيء حيويا ما كان انسانا وقد يكون ما ان يكون الشيء حيوانا او ابيض فهي
 محصورة جزئية والا فمهمة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان
 يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وسور الموجبة الكلية في
 المتصلة متى كلما ومما وحيثما والمنفصلة لفظ دائما وسوال السالبة الكلية
 فيها ليس بالمتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون وسوال السالبة الجزئية فيها
 قد لا يكون وبالجملات الاوضاع والازمان ههنا بمنزلة الموضوع في المحلية قال
 والمتصلة بالزومية لم اقول متافرة من المباحث المشتركة بين المحلية والشرطية
 شرع في المباحث المختصة بالشرطية والشرطية ان كانت متصلة فهي بالزومية
 او اتفاقية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان لعلاقة بينهما فهي
 متصلة لزومية والمواد بالعلاقة شيء بسببه يستصح المقدم التالي كالعلية
 والتصانف اما العلية فقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع
 الشمس علت لوجود النهار واما التصانف فقولنا ان كان زيد بالعلم فغيره وابتد
 فان تعقل كون زيد بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمر وابنه ان كان صدق التالي
 على تقدير صدق المقدم كالعلاقة بينهما بل مجرد الاتفاق فالقضيتي متصلة
 اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطق فانه لعلاقة بين ناطقية
 الانسان وناطقية الحيوان وان كانت منفصلة فهي ما حقيقتها وماتعة الجمع او

والكل بمعنى كل الافراد وفي السالبة الكلية لا شيء ولا واحد في الموجبة الجزئية
 لفظ بعض واحد في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض ليس كل وامافي
 الشرطية فالحكم بالاتصال والانفصال ان كان وضع معين خواصته لان
 اكرمك وزيد في هذا الان اما كاتيب وغير كاتيب فهي خصوصية وان كان الحكم
 بالاتصال والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة كلية نحو كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا و
 ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على بعض الاوضاع الغير العينية فهو قد يكون
 اذا كان الشيء حيويا ما كان انسانا وقد يكون ما ان يكون الشيء حيوانا او ابيض فهي
 محصورة جزئية والا فمهمة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان
 يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وسور الموجبة الكلية في
 المتصلة متى كلما ومما وحيثما والمنفصلة لفظ دائما وسوال السالبة الكلية
 فيها ليس بالمتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون وسوال السالبة الجزئية فيها
 قد لا يكون وبالجملات الاوضاع والازمان ههنا بمنزلة الموضوع في المحلية قال
 والمتصلة بالزومية لم اقول متافرة من المباحث المشتركة بين المحلية والشرطية
 شرع في المباحث المختصة بالشرطية والشرطية ان كانت متصلة فهي بالزومية
 او اتفاقية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان لعلاقة بينهما فهي
 متصلة لزومية والمواد بالعلاقة شيء بسببه يستصح المقدم التالي كالعلية
 والتصانف اما العلية فقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع
 الشمس علت لوجود النهار واما التصانف فقولنا ان كان زيد بالعلم فغيره وابتد
 فان تعقل كون زيد بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمر وابنه ان كان صدق التالي
 على تقدير صدق المقدم كالعلاقة بينهما بل مجرد الاتفاق فالقضيتي متصلة
 اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطق فانه لعلاقة بين ناطقية
 الانسان وناطقية الحيوان وان كانت منفصلة فهي ما حقيقتها وماتعة الجمع او

ما نفع الخلو ان الحكم فيها بالتنافي ١ في الصدق والكذب معا القضية منفصلة حقيقة كقولنا العدد اما زوج او فرد وان كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر والقضية منفصلة مانعة لجمع وان كان الحكم بالانكسار في الكذب فقط نحو ما يكون زيد البحر واما ان لا يعرف القضية منفصلة مانعة الخلو في الحقيقة يؤخذ مع الشيء نقيضه والساو لبقضية في مانعة لجمع يؤخذ مع الشيء ما هو الاخص عن نقيضه ككون الشيء شجر او حجر فان كونه حجر اخص من عدم كونه شجر او بالعكس في مانعة الخلو يؤخذ مع الشيء ما هو الاعم من نقيضه ككون زيد في البحر وان لا يعرف فان كونه في البحر اعم من كونه ان يعرف او لا يعرف لجواز كونه في البحر ولا يعرف قال قد تكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما زوج انا او مساو اقول للمنفصلات الثلاثة المذكورة متوكل بالبا من جزئين قد تتوكل من اكثر من جزئين ما الحقيقة فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فان حكم فيها بان هذا الجميع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد من واحد من هذا الجميع واعلم ان عليان كل واحد من اجزاء الحقيقة يستلزم نقيض الاخر لا متناع لجمع وبالعكس لا متناع الخلو فلا تتوكل الحقيقة من اكثر من جزئين يلزم ما جواز اجتماع جزئيهما او جواز ارتفاع جزئيهما امثالا اذا صدق الزائد كذب الناقص ثم اما ان يصدق الساو او لا يصدق فان صدق يلزم اجتماع الجزئين اعني الزائد والساو فلا يكون بينهما مانع لجمع ان لم يصدق يلزم ارتفاع الجزئين اعني الساو والناقص فلا يكون بينهما مانع الخلو ويقال ان كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص لا متناع لجمع وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لا متناع الخلو فينتج ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا فلا يكون بينهما مانع لجمع وايضا يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو فلا يكون بينهما مانع الخلو بل عند تركب الحقيقة من اكثر من جزئين يتعدى المنفصلة مثلا اما اذا قلنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فهو منفصل حقيقة

وذلك ورثه وسدسها لرجل يبعثه او اقربا عنه

مفضلان العدد لما زاد أو غيره أو غير مساو وفيه بحث لأن إيراد الحقيقة
 لا تركب من أكثر من جزئين مطابقا فلا سلم ذلك الدليل أيضا لا دليل عليه بل إيراد
 أن الحقيقة تمنع تركيبها من أكثر من جزئين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي
 فسلم لك هذا لا ينافي جواز تركيب الحقيقة من أكثر من جزئين الجملة إذا امتنع
 أن يقال العدد إما زائد أو ناقص أو مساو وعند قصد الحكم بأن هذا الجسيم لا يتم
 على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد من هذا الجسيم من غير أن يقصد إبقاء
 الانفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجسيم فعلا هذا لا يبعد المنفصلين وما
 مانعة الجمع ومانعة الخلو فقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حيوانا أو
 هذا الشيء لا شجر ولا شجر ولا حيوانا وهما يتريان من جزئين أو أكثر مطلقا سواء
 اعتبر بين كل جزئين انفصال أو لا لأن منشاء الفساد كما عرفت إنما هو تحقق
 منع الجمع والخلو بين جزئين ومتى انتفى انتفى قال التناقض الحق أقول من
 الاصطلاحات المنصية المذكورة التناقض هو اختلا القضيتين بالإيجاب
 والسلب بحيث يقتضيهما أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا و
 الاختلاف جنس يتناول الاختلاف بين القضيتين مطلقا وبين المفردين وبين مفرد
 وقضيته وقوله بالإيجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال والافتصال والكلية
 والجزئية والعدل والتحصيل وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب
 بحيث يقتضيه صدق أحدهما كذب الآخر فهو زيد ساكن زيد ليس بمحرك
 وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضيه صدق أحدهما
 كذب الآخر لكن لآليات الاختلاف بخصوص المادة كما في إيجاب الشيء
 وسلب زمر المساكين وهو زيد ساكن زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
 القضيتين إنما يقتضيه صدق أحدهما كذب الآخر لا رتبة بل أجل أن قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسا أو لان قولنا زيد ناظر في قوة
 زيد ناظر قال لا يتحقق ذلك في الخصوصتين لا بعد انفاقهما أقول

من مفضلان العدد لما زاد أو غيره أو غير مساو وفيه بحث لأن إيراد الحقيقة لا تركب من أكثر من جزئين مطابقا فلا سلم ذلك الدليل أيضا لا دليل عليه بل إيراد أن الحقيقة تمنع تركيبها من أكثر من جزئين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي فسلم لك هذا لا ينافي جواز تركيب الحقيقة من أكثر من جزئين الجملة إذا امتنع أن يقال العدد إما زائد أو ناقص أو مساو وعند قصد الحكم بأن هذا الجسيم لا يتم على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد من هذا الجسيم من غير أن يقصد إبقاء الانفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجسيم فعلا هذا لا يبعد المنفصلين وما مانعة الجمع ومانعة الخلو فقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حيوانا أو هذا الشيء لا شجر ولا شجر ولا حيوانا وهما يتريان من جزئين أو أكثر مطلقا سواء اعتبر بين كل جزئين انفصال أو لا لأن منشاء الفساد كما عرفت إنما هو تحقق منع الجمع والخلو بين جزئين ومتى انتفى انتفى قال التناقض الحق أقول من الاصطلاحات المنصية المذكورة التناقض هو اختلا القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضيهما أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا و الاختلاف جنس يتناول الاختلاف بين القضيتين مطلقا وبين المفردين وبين مفرد وقضيته وقوله بالإيجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال والافتصال والكلية والجزئية والعدل والتحصيل وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضيه صدق أحدهما كذب الآخر فهو زيد ساكن زيد ليس بمحرك وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضيه صدق أحدهما كذب الآخر لكن لآليات الاختلاف بخصوص المادة كما في إيجاب الشيء وسلب زمر المساكين وهو زيد ساكن زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين إنما يقتضيه صدق أحدهما كذب الآخر لا رتبة بل أجل أن قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسا أو لان قولنا زيد ناظر في قوة زيد ناظر قال لا يتحقق ذلك في الخصوصتين لا بعد انفاقهما أقول

صافيا فخر أجماعا...

[illegible]

من الحيوان بانسانا فانها كما ذبتان كقولنا بعض الحيوان انسان
واللهما صادقا فان قيل اشتراط الاختلاف في الكم ضائع بالنسبة الى جزئين بعد اشتراط الاتفاق
في الموضوع فان صدق الجزئين باعتبار اختلاف الموضوع اذ البعض الذي هو الانسان يكون
الغير بانسانا حتى لو اتحد الموضوع يتحقق التناقض من غير صياح اختلاف الكمية فلنا فيه
الموضوع خارج مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتفاق بحسب مفهوم القضية وهو حاصل
في جزئين واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين وانما احدهما موجبة كلية ينبغي ان يكون
الآخر سالبة جزئية وانما احدهما موجبة جزئية ينبغي ان يكون الآخر سالبة كلية فيفيض
الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية قال
العكس هو ان نصير الموضوع محمولا اقول من تلك الاصطلاح المذكورة العكس هو
اصطلاح المنطقيين وان كان عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول
بالموضوع لكنه قد يطلق عندهم على نفس هذا التبديل الموضوع فلو ان يصير الموضوع محمولا
موضوعا بقاء السلب لايجاب الجمال والصدق والكذب بجهالة انما الاصل موجب كما ان العكس
ايضه موجب وان كان سالبا كما ان العكس سالبا ايضه وان كان صادقا كان العكس كذلك
مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل للوضوع اعني الانسان محمولا
المحمول اي الحيوان موضوعا فقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا عكس قولنا لاشي
من الانسان يجرح بقوله لاشي من الجرح بانسانا والمراد من الموضوع والمحمول
بالذكر اى وصف عنوان الموضوع والمحمول فلا يراد السؤال بان العكس يصدق الموضوع
محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس في المحمول ومحمول وصف الموضوع
والتعريف يختص بعكس الكلية بدليل انه لم يرد كعكس طيبا في كتابه فلا يصح وجبة
التعريف وانما اعتبر بقاء الايجاب والسلب في القضية الصادقة اللازمة بعد التبديل
لم يوجب الاكثر الا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
الملزوم مع كذب اللازم هو ما اشتراط بقاء الكذب فمما لم يقل به احد فكان هذا
سهو قلم لانه حيوان يكون لصادق لازما للكاذب فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس

من الحيوان بانسانا فانها كما ذبتان كقولنا بعض الحيوان انسان
واللهما صادقا فان قيل اشتراط الاختلاف في الكم ضائع بالنسبة الى جزئين بعد اشتراط الاتفاق
في الموضوع فان صدق الجزئين باعتبار اختلاف الموضوع اذ البعض الذي هو الانسان يكون
الغير بانسانا حتى لو اتحد الموضوع يتحقق التناقض من غير صياح اختلاف الكمية فلنا فيه
الموضوع خارج مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتفاق بحسب مفهوم القضية وهو حاصل
في جزئين واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين وانما احدهما موجبة كلية ينبغي ان يكون
الآخر سالبة جزئية وانما احدهما موجبة جزئية ينبغي ان يكون الآخر سالبة كلية فيفيض
الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية قال
العكس هو ان نصير الموضوع محمولا اقول من تلك الاصطلاح المذكورة العكس هو
اصطلاح المنطقيين وان كان عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول
بالموضوع لكنه قد يطلق عندهم على نفس هذا التبديل الموضوع فلو ان يصير الموضوع محمولا
موضوعا بقاء السلب لايجاب الجمال والصدق والكذب بجهالة انما الاصل موجب كما ان العكس
ايضه موجب وان كان سالبا كما ان العكس سالبا ايضه وان كان صادقا كان العكس كذلك
مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل للوضوع اعني الانسان محمولا
المحمول اي الحيوان موضوعا فقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا عكس قولنا لاشي
من الانسان يجرح بقوله لاشي من الجرح بانسانا والمراد من الموضوع والمحمول
بالذكر اى وصف عنوان الموضوع والمحمول فلا يراد السؤال بان العكس يصدق الموضوع
محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس في المحمول ومحمول وصف الموضوع
والتعريف يختص بعكس الكلية بدليل انه لم يرد كعكس طيبا في كتابه فلا يصح وجبة
التعريف وانما اعتبر بقاء الايجاب والسلب في القضية الصادقة اللازمة بعد التبديل
لم يوجب الاكثر الا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
الملزوم مع كذب اللازم هو ما اشتراط بقاء الكذب فمما لم يقل به احد فكان هذا
سهو قلم لانه حيوان يكون لصادق لازما للكاذب فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس

من الحيوان بانسانا فانها كما ذبتان كقولنا بعض الحيوان انسان
واللهما صادقا فان قيل اشتراط الاختلاف في الكم ضائع بالنسبة الى جزئين بعد اشتراط الاتفاق
في الموضوع فان صدق الجزئين باعتبار اختلاف الموضوع اذ البعض الذي هو الانسان يكون
الغير بانسانا حتى لو اتحد الموضوع يتحقق التناقض من غير صياح اختلاف الكمية فلنا فيه
الموضوع خارج مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتفاق بحسب مفهوم القضية وهو حاصل
في جزئين واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين وانما احدهما موجبة كلية ينبغي ان يكون
الآخر سالبة جزئية وانما احدهما موجبة جزئية ينبغي ان يكون الآخر سالبة كلية فيفيض
الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية قال
العكس هو ان نصير الموضوع محمولا اقول من تلك الاصطلاح المذكورة العكس هو
اصطلاح المنطقيين وان كان عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول
بالموضوع لكنه قد يطلق عندهم على نفس هذا التبديل الموضوع فلو ان يصير الموضوع محمولا
موضوعا بقاء السلب لايجاب الجمال والصدق والكذب بجهالة انما الاصل موجب كما ان العكس
ايضه موجب وان كان سالبا كما ان العكس سالبا ايضه وان كان صادقا كان العكس كذلك
مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل للوضوع اعني الانسان محمولا
المحمول اي الحيوان موضوعا فقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا عكس قولنا لاشي
من الانسان يجرح بقوله لاشي من الجرح بانسانا والمراد من الموضوع والمحمول
بالذكر اى وصف عنوان الموضوع والمحمول فلا يراد السؤال بان العكس يصدق الموضوع
محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس في المحمول ومحمول وصف الموضوع
والتعريف يختص بعكس الكلية بدليل انه لم يرد كعكس طيبا في كتابه فلا يصح وجبة
التعريف وانما اعتبر بقاء الايجاب والسلب في القضية الصادقة اللازمة بعد التبديل
لم يوجب الاكثر الا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
الملزوم مع كذب اللازم هو ما اشتراط بقاء الكذب فمما لم يقل به احد فكان هذا
سهو قلم لانه حيوان يكون لصادق لازما للكاذب فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس

[illegible]

سملت انم عنها لذاتها قول اخره اقول المقصد الاعلى من الاصطلاح المذكور
القياس لان الغرض الاصل من علم المنطق انما هو الايضاح المجمل والقياس هو
الاجم والقياس هو الاصل من علم المنطق انما هو الايضاح المجمل والقياس هو
عبارة عن المؤلف المعقول لكن قد يطابق على المؤلف المفوظ للذات على المعقول
وتعريفها للمقياس بالقول المؤلف له ان كان تعريفها للقياس المعقول فالمراد بالقول
الاول هو المركب المعقول واستلزامه للقول الاخر هو ان كان تعريفها للقياس المفوظ فالمراد
بالقول الاول المركب المفوظ واستلزامه للقول الاخر باعتبار انه على المركب المعقول
كل تقدير فالمراد من القول الاخر المركب المعقول لان التلخيص لا يتبعه لا يلزم من التلخيص
بالاقوال ولا من تعقل معانيها وذكر المؤلف ليعتقد به قوله من الاقوال والا فلا حاجة اليه
بعد ذكر القول والرد بالاقوال ما فوق الواحد فالذي يكون القضية الواحدة المستلزمة
وعكس نقيضها قياسا وقوله في سلمت اشارة الى ان مقدما القياس يلزم ان تكون سلمت
في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزمت عنها قول اخر فريد خالفه تعريف القياس
الصادق المقدما وغيره كقولنا الانسان حمار وكل حمار فان هذين القضيتين و
انكنا كاذبتين لانها بحيث لو سلمت لزمت عنهما انكنا انسانا وقوله لذاتها احتراز
عما يستلزم قوله الاخر لان له بل بواسطة مقدمة اجنبية كجاني القياس المساواة وهو
يتركب من قضيتين متعلقين محمولهما يكون موضوعا لاخرى كقولنا مساو
وب مساو فمما يستلزم ان مساو كذا لانه بل بواسطة مساو مساو
حق اوله يتحقق تلك المقدمة لم يتبع شيئا اخر لانسا مبادئ للفرض مبادئ الناطق
فلا يتبع الانسان مبادئ الناطق لان مبادئ الانسان لا يكون مبادئ وقوله قول
اخرى مغايرة لكونها من القولين ولا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانتا
لاستلزامها احدهما وعدل عن المقدمةتين الى القولين لانه لا يلزم الدور ولا نهم عرفوا
المقدمة بما وقعت جزء القياس قال هو ما اقراني اه اقول القياس ما اقراني و
ما لا يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
فان اوله لا يتحقق تلك المقدمة لم يتبع شيئا اخر لانسا مبادئ للفرض مبادئ الناطق
فلا يتبع الانسان مبادئ الناطق لان مبادئ الانسان لا يكون مبادئ وقوله قول
اخرى مغايرة لكونها من القولين ولا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانتا
لاستلزامها احدهما وعدل عن المقدمةتين الى القولين لانه لا يلزم الدور ولا نهم عرفوا
المقدمة بما وقعت جزء القياس قال هو ما اقراني اه اقول القياس ما اقراني و
ما لا يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف

[illegible]

ما اعتبره الرد الى الاول
اصل جميع الاشكال
بغيره
لعل هذا

وفي بعضها استفهام
الآخرة قال النبي
صلى الله عليه وسلم
في بعض الناس
الجنة والمراد
الحسنه مع الله
من النعمات
ان يكون كمال
كل النعمه
قوله المراد
صلى الله عليه وسلم

الكلية والجزئية مع الكبيرين الكليتين الموجبة والسالبة الأولى من موجبتين
كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف كل مؤلف محد فكل جسم
محدث والثاني من كليتين والكبر سالبة فينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقدره فلا شيء من الجسم بقدره الثالث من
موجبتين والصغر جزئية ينتج موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل
مؤلف محد فبعض الجسم محد والرابع من موجبة جزئية وصغر وسالبة
كلية كبرية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف
بقدره فبعض الجسم ليس بقدره قال القياس لا يقتضي اه اقول لما بين
اقسام القياس لاقتوائية الكائن في المحلية اذ ان يبين اقسام القياس لاقتوائية
الكائن في الشوطية والراد منه ما لا يكون تركيب من مجرد المحلية المختصة سواء
كان تركيبية من الشرطية أي من المحلية والشرطية واقسام خمسة لانه لما ان يتركب
من المتصلتين من المنفصلتين من محلية ومتصلة او من محلية ومنفصلة او من
متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يكون تركيب من المتصلتين فيعقد في الشكل الاول
لان الجزئية مشتركة انكافيا في الصغر ومقدما في الكثير فهو الشكل الاول نحو كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج
كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وانكافيا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ينتج اذ كل دليل حاصل فالنهار موجود ينتج
ليس ينتج اذ كل دليل موجود وانكافيا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وانكافيا فيهما فهو الشكل الرابع كقولنا
فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان الارض مضيئة
فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة فالنتيجة في هذا القسم متصلة
لكن في الشكل الاول مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت صغر القياس اليها فالمتصلة

التي وقعت كبر القياس في الشكل الثاني ايضا مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت كبر القياس في الشكل الاول وتاليها مقدم المتصلة التي وقعت كبر القياس في النتيجة فيمكن سلبه البتة كما في الحلين وفي الشكل الثالث مقدم النتيجة تالي الاول وتاليها تالي الثانية وفي الشكل الرابع مقدم النتيجة تالي الاول وتاليها مقدم الثانية والمراد من المتصلتين اللزوميتين ان الاتفاقيتين لا يتلف منهما القياس واما الاتفاقية مع اللزومية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد يؤيد على الشكل الاول من اللزوميتين انه يصح قولنا كما كان الاثنان فردا كما عدوا وكما كان الاثنان عددا كما زوجا مع كذب النتيجة وهو قولنا كان الاثنان فردا كان زوجا ويجاب عنه بان ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب الاصل فلا نسلم صدق الصخر لان استلزام فردية الاثنان الحد وثية بسبب ان كل فرد عد لكنه ليس صدق على ذلك الوضع لانه يصح لشي من العدد الاثنان بفرد وينعكس لشي من اثنين الفرد بعد فليس كما فرد عدد لان السلب لشي عن جميع افراد الاخص يستلزم سلب عن بعض افراد الاخص لان جميع افراد الاخص يكون من بعض افراد الاخص واعتبر فيها ما الصدق بحسب الالتزام على قول من يكون بان كل فرد وعد فانه سلب كذب النتيجة فان من يبرهن الاثنان فرد فلا بد من ان يبرهن زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين بقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج او فرد فينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذ لا بد في كل منفصلة من وقوع احد جزئيهما ضرورة منع الخوف والواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الغير المشترك اعني الفرد فهو الجزء النتيجة والجزء المشترك اعني الزوج فهو الجزء الغير المشترك اعني الفرد فالواقع اما القسم الاول والثاني وان كان الواقع هو القسم الاول الزوج فهو الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثاني اعني زوج الفرد فهو الجزء الثالث من النتيجة فالواقع لا يخلو عن الجزء الغير المشترك وعن نتيجة التاليف فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة عن ثلثة اجزاء الجزاء

في القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين بقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج او فرد فينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذ لا بد في كل منفصلة من وقوع احد جزئيهما ضرورة منع الخوف والواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الغير المشترك اعني الفرد فهو الجزء النتيجة والجزء المشترك اعني الزوج فهو الجزء الغير المشترك اعني الفرد فالواقع اما القسم الاول والثاني وان كان الواقع هو القسم الاول الزوج فهو الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثاني اعني زوج الفرد فهو الجزء الثالث من النتيجة فالواقع لا يخلو عن الجزء الغير المشترك وعن نتيجة التاليف فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة عن ثلثة اجزاء الجزاء

في القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين بقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج او فرد فينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذ لا بد في كل منفصلة من وقوع احد جزئيهما ضرورة منع الخوف والواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الغير المشترك اعني الفرد فهو الجزء النتيجة والجزء المشترك اعني الزوج فهو الجزء الغير المشترك اعني الفرد فالواقع اما القسم الاول والثاني وان كان الواقع هو القسم الاول الزوج فهو الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثاني اعني زوج الفرد فهو الجزء الثالث من النتيجة فالواقع لا يخلو عن الجزء الغير المشترك وعن نتيجة التاليف فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة عن ثلثة اجزاء الجزاء

[illegible]

الغير المشترك ونتيجة التاليف بين الجزء المشترك من المنفصلة الأولى وبين جزء
المنفصلة الثانية هذا إذا كان أحد جزءي المنفصلة الأولى مشتركاً لكل واحد من
جزءي المنفصلة الثانية في جزء غير تام وأما إذا كان أحد جزءي المنفصلة الأولى مشتركاً
لواحد من جزءي المنفصلة الثانية فالنتيجة مائعة الخلو مركب من ثلاثة أجزاء الجزئين
الغير المشتركين ونتيجة التاليفان الواقع من المنفصلة الأولى وان كان الجزء الغير
المشارك يقع الجزء الأول من النتيجة وان كان الجزء المشترك فالواقع من المنفصلة
الثانية أيضاً ان كان هو الجزء المشترك يتحقق نتيجة التاليف بين الجزئين المشتركين
بقسم الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع من المنفصلة الثانية الجزء الغير
المشارك يقع الجزء الثالث من النتيجة فيصدق نتيجة القياس بصيغته مائعة
الخلو عن صادق وكاذب كقولنا دائماً اما كل انسان ناطق وكل فرس صاهل و
دائماً اما كل صاهل حيوان وكل حار ناهق فنتج اما كل انسان ناطق كل فرس حيوان
وكل حار ناهق وينعقد فيه الاشكال الاربعة ايضاً لان الجزء المشترك ان كان
محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول كما مر وعلى هذا القياس
مثال للشكل الثاني كقولنا دائماً اما كل ثلاثة افراد او كل اثنين زوج واما لشي
من الخمسة زوج او كل اربعة منقسم بمساويين فنتج ان كل ثلاثة فرد ولا شيء
من الاثنين بمجموعة او كل اربعة منقسم بمساويين مثال الشكل الثالث اما كل
انسان ناطق وكل فرس حيوان وكل فرس صاهل وكل حار ناهق فنتج اما كل انسان
ناطق وبعض الحيوان صاهل او كل حار ناهق مثال الشكل الرابع كقولنا كل زوج اما
زوج الزوج او زوج الفرد وكل عدد اما فرد او زوج فنتج اما بعض زوج الزوج عدد
واما زوج الفرد عدد واما كل فرد عدد القسم الثالث ما يتركب من حليمة ومتصلة
سواء كانت المتصلة صغرى والحليمة كبرى وبالعكس كقولنا كل كان هذا انساناً
فهو حيوان وكل حيوان جسم فنتج كل كان هذا انساناً فهو جسم وينعقد فيه الاشكال
الاربعة باعتبار الاشتراك الثاني والحليمة مثال الشكل الثاني كقولنا كل ما كان هذا

[illegible]

وبقی الا انکم یکنونون من السطوات
 بنقص صلب الی الخ
 علیما کان رب فیهم
 یبینه ودر الشیء فیهم
 رب وعلما کان رب فیهم
 ودر الشیء فیهم
 علیما کان رب فیهم
 ودر الشیء فیهم

انسانا فهو حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان الانسانا فاطفا فهو حيوان وكل انسانا ضاحك ينتج
كلما كان انسانا فاطفا فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع كقولنا كلما كان
الجسم انسانا فاطفا فكل ضاحك جسم ينتج كلما كان الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك
والنتيجة في هذا القسم متصلة مقدما مقدما المتصلة وتاليها نتيجة التاليف
بين التالي والحلية القسم الرابع ما يتركب من الحلية والمنفصلة كقولنا دائما
العدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم بمساويين ينتج دائما العدد اما فرد او
منقسم بمساويين مثال الشكل الثاني دائما العدد اما فرد او زوج ولا شيء من المنقسم
بمساويين يفرد ينتج دائما العدد اما زوج او ليس منقسما بمساويين مثال الشكل
الثالث دائما اما كل انسان فاطق او كل فرس ضاحك ينتج دائما اما كل انسان فاطق
او بعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان فاطق او كل فرس حيوان
وكل ضاحك فرس ينتج اما كل انسان فاطق او بعض الحيوان ضاحك والنتيجة منفصلة مافة
المعلوم كية الجزء الغير المشترك للمنفصلة ومن نتيجة التاليف بين الجزء المشترك
الحلية هذا اذا كانت الحلية اقل عددا من المنفصلة واما اذا لم يكن كذلك فالنتيجة
حلية ان كان التاليف من الحلية واجزاء الانفصال متحد النتيجة ويسمى القياس
المنقسم فحودا دائما الانسان اما ناطق او ضاحك وكاتب وناثق ومستقيظ وكل
ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل ناثق حيوان وكل مستقيظ حيوان
ينتج كل انسان حيوان وان كانا مختلفا فالنتيجة منفصلة مافة المعلوم
فحودا دائما الحيوان اما انسانا او فرسا او حمارا وكل انسان فاطق وكل فرس ضاحك وكل حمار
ناطق ينتج دائما الحيوان اما ناطق او ضاحك او كاتب او ناثق او مستقيظ ما يتركب من
متصلة ومنفصلة سواء كانتا منفصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان هذا
انسانا فهو اما ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثاني ليس كلما كان الجسم متحركا

النتيجة في هذا القسم متصلة مقدما مقدما المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحلية القسم الرابع ما يتركب من الحلية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم بمساويين ينتج دائما العدد اما فرد او منقسم بمساويين مثال الشكل الثاني دائما العدد اما فرد او زوج ولا شيء من المنقسم بمساويين يفرد ينتج دائما العدد اما زوج او ليس منقسما بمساويين مثال الشكل الثالث دائما اما كل انسان فاطق او كل فرس ضاحك ينتج دائما اما كل انسان فاطق او بعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان فاطق او كل فرس حيوان و كل ضاحك فرس ينتج اما كل انسان فاطق او بعض الحيوان ضاحك والنتيجة منفصلة مافة المعلوم كية الجزء الغير المشترك للمنفصلة ومن نتيجة التاليف بين الجزء المشترك الحلية هذا اذا كانت الحلية اقل عددا من المنفصلة واما اذا لم يكن كذلك فالنتيجة حلية ان كان التاليف من الحلية واجزاء الانفصال متحد النتيجة ويسمى القياس المنقسم فحودا دائما الانسان اما ناطق او ضاحك وكاتب وناثق ومستقيظ وكل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل ناثق حيوان وكل مستقيظ حيوان ينتج كل انسان حيوان وان كانا مختلفا فالنتيجة منفصلة مافة المعلوم فحودا دائما الحيوان اما انسانا او فرسا او حمارا وكل انسان فاطق وكل فرس ضاحك وكل حمار ناطق ينتج دائما الحيوان اما ناطق او ضاحك او كاتب او ناثق او مستقيظ ما يتركب من متصلة ومنفصلة سواء كانتا منفصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثاني ليس كلما كان الجسم متحركا

التاليف ١٢
الاول هو الاقسام من الاقسام العظمى
والثاني هو الاقسام من الاقسام الصغرى
والثالث هو الاقسام من الاقسام المتوسطة
والرابع هو الاقسام من الاقسام المتناهية
والخامس هو الاقسام من الاقسام المتناهية

النقيض عن الآخر جواز الخلو قولنا هذا الشيء إما لا يجزى ولا شيء لكنه جازي ينتج انه
 ليس بشيء ولا ينتج استثناء العين نقيض الآخر جواز الجمع قال البرهان
 وهو قياس مؤلف الم أقول من الاصطلاح المنطقية المذكورة البرهان
 وهو القياس المركب من اليقينيات لا نتاج اليقين واليقين هو الاعتقاد
 الجازم الخالي عن تجويز النقيض المطابق كما في نفس الامر المتمتع الزوال اليقينيات
 اقسام منها الاوليات وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين كقولنا الكل اعظم
 من الجزء ومنها المشاهدات وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بالاحتياج
 الى المشاهدة بالجنس كالحكم بان الشمس مشرقة والنا دارة مخرقة وان لنا جوعا عطشا
 وخوفا ومنها المجربات وهي التي يحتاج العقل في الخزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
 كالحكم بان شربا لسقمونيا مسهل للصفر ومنها الحدسيات وهي القضايا التي
 يحكم العقل فيها بالحدس المفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس
 المفيد هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى المطلوب بحيث يحصل البادي
 مع المطالب دفعة واحدة ومنها المتواترات وهي القضايا التي يكون خزم العقل
 بواسطة السماع من جملة كثير يستحيل توطئهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله
 عليه وسلم ادعى النبوة واطهر المعجزة ومنها قضايا قياساتها معها وهي القضايا
 التي يحكم العقل بها بواسطة لا تعيب عن الذهن كالحكم بان الاربع زوج زوجة
 وهو الانقسام بمقتضى اربعين ولهذا الوكيل لما قلت ان الاربع زوج تقول على الفور
 انه منقسم بمقتضى اثنين قال الجدل قياس مؤلف الم أقول من الاصطلاحات
 المنطقية المذكورة الجدل وهو القياس المركب من المشهورات لا لزوم الخصم
 اقتناعه ومنها الخطابة وهي القياس المركب من مقدما كلية مقبولة من شخص
 معتقد فيبر القضايا المأخوذة من الانبياء عليهم السلام والاولياء والعلماء نعم
 ومنها المظنون كقولنا كل من يطوى بالليل فهو سارق ومنها الشعر وهو قياس
 مركب من مقدما يحصل للنفس منها القبض والبسط كما اذا قيل الخمر باقية شائعة

